

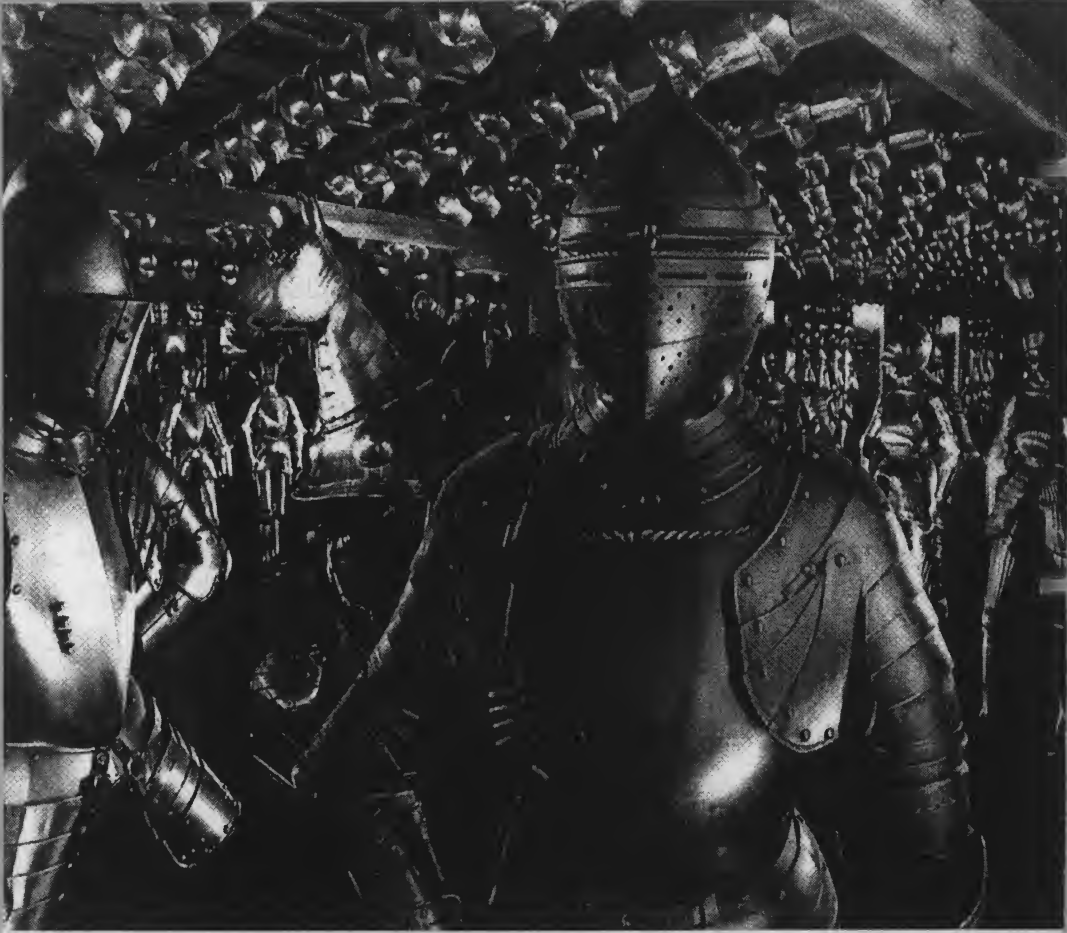
النزاع حول البحرين

بين بريطانيا والعمانيين

في القرن التاسع عشر

بقلم : زكريا كرسون - استنبول

إن الإمبراطورية العثمانية التي سيطرت على الأقاليم الواسعة الممتدة حتى الخليج العربي في الربع الأول من القرن التاسع عشر واجهت منافسة من البرتغاليين فاضطرت إلى مشاركتهم في احتلالها . وعقب نزاعات دامت مدة طويلة ، استغلت الدولة العثمانية العقيدة الدينية للسكان المحليين الذين اعتنقوا الإسلام ، وأخضعت المنطقة كلها تحت راية سليمان القانوني . وأدخلت الدولة العثمانية النظم الإدارية الخاصة بها في بعض المناطق فحسب وتركت الشئون الإدارية في المناطق المحتلة في أيدي المحليين الذين يتعهدون بولائهم لها . وكانت الاحساء والقطيف من الفئة الأولى في هذا الترتيب والبحرين من الفئة الثانية^(١) .



كانت كل من البحرين وقطر في منطقة الخليج دائماً معرضة لجشع بلدان مختلفة لأنهما كانتا مرفأَي التوقف للسفن في الطريق الذي ربط بين أوروبا من جهة وبين المياه الدافئة والخط التجاري إلى الهند وبعد أن قضى العثمانيون على التهديد البرتغالي، ما كان عليهم إلا أن يشاركوا ليس فقط الإيرانيين بل الهولنديين والفرنسيين أيضاً في القرنين



السابع عشر والثامن عشر والبريطانيين في القرنين التاسع عشر والعشرين في ممارسة نفوذهم . ومع أن العثمانيين تعاملوا مع منافسيهم على قدم المساواة حتى القرن التاسع عشر إلا أن ميزان القوى تحول لصالح الإنجليز في ذلك القرن . وهكذا، بالنسبة للجدل حول البحرين بصفة خاصة، كانت للإنجليز اليد العليا بالفعل .

وفي هذا المقال، أقصد أن أعالج موضوع مطالب الدولة العثمانية للسيادة فحسب، في وجه التفوق البريطاني الفعلي دون التطرق إلى مناقشة الجوانب العامة الأخرى للنزاع .

وكما هو معروف، فقد تأسست دعائم سيادة بريطانيا في الخليج العربي في عام ١٧٩٨م بإبرام اتفاق مع سلطان مسقط وبذلك وضع الإنجليز حداً لتواجد الفرنسيين والهولنديين في الخليج وفي إطار الاتفاق المذكور تم تعيين ممثل بريطاني في مسقط في عام ١٨٠٠م كي يعمل مستشاراً لإمام مسقط . وأن الإنجليز تجنبوا احتلال مسقط التي نالت استقلالها بوفاة السيد سعيد، سلطان زنجبار، وتبنوا سياسات معتدلة تجاه المنطقة وهكذا وضعوا أسساً لفرض سيطرتهم على المنطقة كلها في المستقبل^(٢) . ولم يشعر العثمانيون بأي مضايقة في ملاحاة السفن الإنجليزية في البحر الأحمر والسواحل الإفريقية نظراً للنفوذ الذي مارسه فرنسا في هذه المياه وكانت بعض المسائل معلقة للنقاش بين العثمانيين وفرنسا آنئذ . ولم تكن أية صلات مباشرة بينهم وبين مسقط متيسرة . غير أن سكانها كانوا من المسلمين وإقليمها كان يجاور أرضها وافترضت الدولة العثمانية سيطرتها عليها . فما كان لها أن تتجاهل الأنشطة البريطانية في المنطقة . وفي الحقيقة كان إمام مسقط يشجع الإنجليز أخيراً على احتلال البحرين على أساس أن مياهها كانت غنية بثروة اللؤلؤ واحتاجت إلى حمايتها . وهكذا غرس السلطان بذور نزاعات تبرز مستقبلاً . وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية كانت على دراية تامة به إلا أن اهتمامها كان مرتكزاً على مسألة السلفية المتفاقمة . فتراجع موضوع العمليات البريطانية في المنطقة إلى الخلف . وفي هذه الأثناء أثبتت قوات محمد علي باشا والي مصر ثقلها في منطقة البحر الأحمر والخليج العربي مما أدى إلى تحسن الوضع نسبياً . وبكلمات أخرى كلفت المحافظات مؤقتاً بمهمة تسيير سياسات ملائمة لمواجهة التهديد البريطاني بالتوغل إلى المناطق التي كانت تحت سيطرة العثمانيين . وعلى أثر النتائج الإيجابية التي أحرزها محمد علي باشا في تسوية مسألة السلفية، برزت مشكلة أخرى وهي حرص



محمد علي باشا
خرج من عباءة الإمبراطورية العثمانية



السلطان سليمان القانوني
في عهده بلغت الدولة العثمانية ذروة مجدها

محمد علي باشا على فرض سلطته الشخصية وليس سيادة الدولة العثمانية . وأن تقوية موقف محمد علي باشا في الخليج معناها تمهيد طريقه ليتعدى على البصرة وبغداد . ولقد كان هذا هو السبب وراء ارتياح الباب العالي عندما فشل خورشيد باشا وهو في خدمة محمد علي باشا، في مغامراته في منطقة نجد ولم يستطع أن يحتل البحرين^(٣) . وفي الحقيقة، عندما انسحبت قوات محمد علي باشا من منطقة نجد والحجاز بعد قليل من هذا الحادث طبقاً لاتفاقية لندن (١٨٤٠م) فقد عادت الدولة العثمانية إلى مجابهة الإنجليز مرة أخرى .

وخلافاً للرأي العام السائد، يرجع النزاع بين بريطانيا والدولة العثمانية حول البحرين إلى عام ١٨٤٠م كما ذكر آنفاً وليس إلى السبعينات . وتوجد شهادة مقنعة لإثبات ذلك في المصادر العثمانية . وفي وثيقة مؤرخة في ١٨٤٧م جلب والي بغداد الانتباه

إلى الحقيقة بأن "الإنجليز لعبوا دوراً فعالاً في منطقة مسقط والبحرين والكويت وهي المنطقة التي ورثتها الدولة العثمانية من أسلافها"^(٤) وتجاوزات الإنجليز على البحرين وحتى على الكويت آنذ لم تحصل مجرد نتيجة انسحاب القوات المصرية من المنطقة . بل نالت مساعي الإنجليز تيسيراً في مهمتهم بسبب ممارسة نفوذ الإمام السعودي فيصل بن تركي على شيوخ الخليج . لأن هذا القائد السلفي الذي استغل فراغ السلطة في نجد قد بدأ فرض ضريبة باسم الزكاة (لمساعدة الفقراء) . وقبل الاستيطان في منطقة ما، كانت سياسة بريطانيا تهدف إلى حماية القبائل العربية المتعادية بعضها البعض . ونجحت هذه السياسة وجلبت نتائج إيجابية في المنطقة حول مسقط وعمان، لدرجة محاولتها لتحريض إمام مسقط الذي كان تحت حمايتها، على رفضه تسديد الضرائب للسلفيين^(٥) .

إن الحركة الحرة والمستقلة التي أطلقها الإمام فيصل بن تركي في منطقتي نجد والخليج العربي كان بإمكانها أن تحث بعض الشيوخ العرب على إنشاء علاقات مع البريطانيين وأخذت الدولة العثمانية هذا الاحتمال بعين الاعتبار وقررت تعيينه قائمقام نجد ببعض التحفظات^(٦) . اعتقدت الحكومة العثمانية أن تعيين فيصل بن تركي قائمقاماً^(٧) يلقي عليه المسؤولية عن بعض الأماكن الخليجية بما فيها البحرين وهكذا

يمنعه عن مواصلة تصرفاته الحرة في حين رأى بعض الإداريين المحليين بأنه يجب على الحكومة المركزية أن تمنح الحرية لقطر والبحرين وحتى مسقط أو تعيين الإداريين فيها مباشرة . لكن الحكومة العثمانية لم تنصت لمثل هذه النصائح بسبب الأعباء المالية والعسكرية التي تعود عليها من هذا الترتيب . ولم تكن لديها الموارد المالية الكافية لتحمل هذه المصاريف . ومن أجل الحفاظ على نفوذها ولو رمزاً، قررت الحكومة العثمانية استخدام سلطة الإمام فيصل القائد السعودي لأغراضها بتعيينه قائمقاماً كخيار أفضل . وفي الحقيقة قد أثبتت هذه السياسة فعاليتها لفترة ما . غير أن فيصل بن تركي كان بخيلاً للغاية مما أدى ببريطانيا لإقامة علاقات حميمة مع البحرين .

وإثارة الخلافات بين أفراد عائلة آل خليفة التي حكمت البحرين منذ أواخر القرن الثامن عشر (١٧٨٣م) في أواسط الستينات من القرن التاسع عشر، أوجدت لكل من بريطانيا وإيران مبرراً للتدخل في البحرين . وأحدثت اتجاهين في التفكير . وأوصت المجموعة الأولى باستمرار العلاقة السابقة مع نجد في حين فضلت المجموعة الثانية منح الحرية لها . وهذا ما كان يتوقعه الإنجليز دائماً . وفي الواقع أرسلت الجماعة المؤيدة للاستقلال الذاتي التماساً للقنصل البريطاني المقيم في بوشهر للمساعدة^(٨) . فأرسل الإنجليز سفينة إلى الجزيرة حيث رست فيها بضعة أيام . وهكذا بدأ التدخل البريطاني في شئون البحرين لأول مرة . ونرى بأنه في نفس الوقت رغبت إيران أيضاً أن يكون لها ضلع في الأمر فأرسلت سفيراً للبحرين دون جدوى^(٩) . وأخيراً هدأ هذا الوضع المعقد في البحرين على يد الموظفين العثمانيين الذين هرعوا إلى المنطقة من البصرة . وفي هذه الأثناء، ظل فيصل بن تركي هادئاً دون انفعال تجاه التدخل العثماني . ومن جهة أخرى اتهم أمير مكة، فيصل بن تركي بالتحريض على هذه الأحداث . وقدم الأمير من جانبه اقتراحاً لسحب إدارة البحرين من نجد وتحويلها لولاية بغداد^(١٠) . غير أن الدولة العثمانية لم تكن موافقة على الاقتراح الذي تطلب التغيير في الوضع القائم .

ووقع حادث مشوق في عام ١٨٦٢م حين التمس أمير البحرين، محمد بن خليفة، ولاية بغداد معبراً عن رغبته لتسديد ضرائبه لبغداد فيما بعد، على أساس محاولة فيصل بن تركي لرفع معدل الضرائب . وفي تعليقه على الاقتراح الذي كان موجهاً إلى الباب العالي، عارضه والي بغداد، نامق باشا، قائلاً بأنه يخلق مزيداً من المشاكل الجديدة

بسبب عدم ملائمة ميناء البصرة وعدم كفاية النظام الدفاعي فيها . وأضاف نامق باشا قائلاً بأن الحل الوحيد هو التراضي بين فيصل بن تركي والبحرين^(١١) . وأخيراً تم الوصول إلى التراضي .

وحدث التدخل الفعلي لبريطانيا في شئون البحرين عام ١٨٦٩م . ويشير هذا التاريخ إلى الزمن الذي كانت فيه الدولة العثمانية قد قررت ممارسة سياسة أكثر فعالية في المنطقة . وأرادت أن تستغل الفرص المتاحة لها بفتح قناة السويس ، وتجدد وتنشط ميناء البصرة الذي ظل عاطلاً منذ أمد طويل^(١٢) . كي يفتح المجال لوضع وتنفيذ سياسات أكثر نشاطاً في المنطقة . وهكذا على الرغم من المعارضة الشديدة التي واجهها الإنجليز في ١٨٦٩م ، تم إقناع شيخ الكويت على قبول تعيينه قائمقام وتأكيد الاعتراف الرسمي لسيادة الدولة العثمانية على الكويت^(١٣) .

وفي هذه الظروف مارس الإنجليز سياسة أكثر نشاطاً بشأن البحرين . والقوات البريطانية التي نزلت على شواطئ البحرين قبضت على محمد بن عبد الله وأفراد أسرته الذين رفضوا تجنيسهم كرعايا بريطانيين وأسرتهم وقامت بنفيهم إلى بومباي . وأعلن الإنجليز تولي الشيخ عيسى بن علي الحكم على البحرين بعد أن طلب أهالي البحرين ذلك^(١٤) . واعترضت الحكومة العثمانية على هذا الإعلان عن طريق سفيرها بلندن مؤكدة أن البحرين كانت إقليمياً عثمانياً منذ أن احتلت الدولة العثمانية منطقة العراق . في حين ادعت بريطانيا بأن البحرين ظلت مستقلة دائماً ولم تخضع قط للعثمانيين ، وأعلنت بأنها - أي بريطانيا - كانت قد أبرمت اتفاقية مع علي بن خليفة ، شيخ البحرين الأسبق من أجل الحماية . واعتباراً من ذلك التاريخ تأكدت بريطانيا من تواجد قنصل دائم في الجزيرة وسفينة لها راسية في ميناء البحرين^(١٥) .

واشتد نزاع دبلوماسي شديد بين بريطانيا والدولة العثمانية حول البحرين وذلك قبل حملة مدحت باشا في الاحساء في عام ١٨٧١م . وكان الإنجليز ، الذين توقعوا أن يشن مدحت باشا والي بغداد حملة عسكرية في نجد ، قد بذلوا أقصى جهد لمعرفة حجم وأبعاد هذه الحملة ، وحاولوا ألا يتوجه الجنود العثمانيون إلى البحرين . ومارس الباب العالي الحكمة في موقفه حول البحرين ، تجنباً لإمكان الفشل في حملة الاحساء التي ألقى بها أهمية فائقة . وفي الحقيقة ، أن التعليمات التي صدرت بخصوص حملة الاحساء

حددت الساحل البحريني كحد أقصى مما يدل على حكمة ذلك التوجيه السديد . بل ذهبت بريطانيا إلى حد الادعاء بأن كلاً من الوزير الأعلى علي باشا ووزير الخارجية سرور باشا قد أعلنوا قبل شن الحملة، بأن الدولة العثمانية ما كانت لها أية مطالب للسيادة علي البحرين . غير أن الدولة العثمانية كذبت فيما بعد هذه المزاعم البريطانية مراراً مؤكدة أن البحرين كانت داخل حدودها الإقليمية^(١٦) .

وعلى أثر الحملة في الاحساء في أواخر عام ١٨٧١م، تجدد جدل شديد حول البحرين بين بريطانيا والعثمانيين عندما استقر العثمانيون بيسر في ساحل نجد وقطر . ونظرت بريطانيا إلى وجود العثمانيين في قطر بمثابة خطر للبحرين . وأحدثت مشاكل عديدة واحدة تلو الأخرى بحجة القرصنة . وفي حين اعتمدت بريطانيا على شيخ البحرين، اعتمدت الدولة العثمانية على شيخ الكويت من جهة وعلى شيخ قطر من جهة أخرى في محاولة لإنشاء تواجد لها على أرض ثابتة راسخة واتخذت الدولة العثمانية عدة خطوات وإجراءات سياسية ولو رمزية لتؤكد اهتمامها الدائم بالبحرين .

ولا يمكن غض النظر عن سياسات بريطانيا المتقلبة بالنسبة إلى البحرين رغم أنها مارست سيادة فعلية عليها في وجه الإصرار الدائم من الدولة العثمانية حول حقوقها عليها . وعلى سبيل التوضيح، يمكن القول بأن بريطانيا استهدفت في عام ١٨٧٢م، طبقاً للاتفاقات التي أبرمتها مع الشيوخ المحليين، مجرد الحفاظ على الأمن في منطقة الخليج . وحتى أعلنت بأنها لن تتدخل في الشؤون التي تقع خارج نطاق الشروط المذكورة في الاتفاقات . ونفت بأنها تريد فرض سيادتها على البحرين المركزية . وعندما قُدم بعض البحرينيين إلى القنصل البريطاني لحمايتهم، قال الإنجليز بأنه ليس إلا التماساً من شعب صديق لهم في سبيل العلاقات الودية القائمة بينهم وبين بريطانيا . وفي نفس الوقت أصدرت بريطانيا تعليمات لقنصلها في بغداد لتوفير الحماية للبحرانيين الوافدين إلى الإقليم العثماني مؤقتاً فحسب . وعدم توفيرها للسكان الدائمين في بغداد أو البصرة . وتعاملت الدولة العثمانية ليس مع السكان الدائمين فقط بل البحرينيين الذين كانوا في زيارة لنجد والبصرة مؤقتاً كمواطنين عثمانيين . ولم تعترض بريطانيا على هذا التعامل حتى التسعينات في القرن التاسع عشر لكنها احتجت عليها فيما بعد لكن الحكومة

العثمانية ادعت بأن بريطانيا ليس لها أي حق لحماية المواطنين البحرينيين لأنه ليس لها السيادة على البحرين^(١٧) .

وهناك أسباب عديدة لاتخاذ بريطانيا مواقف متصلة في التسعينات . ومن جهة مارست السلطات المحلية في كل من نجد والبصرة الضغط على شيخ البحرين ليعلن عن تبعيته للدولة العثمانية، ومن جهة أخرى أعلنت السلطات العثمانية عن قصدتها لتعيين رجال الإدارة في كل من الزبارة والعديد في قطر مما أدى إلى اتخاذ بريطانيا موقفاً متحدياً . وإضافة إلى هذه العوامل الداخلية، يجب أن نذكر أن ألمانيا كانت آنئذ على وشك الحصول على موطن قدم في الخليج لتحقيق أطماعها مدعماً بصداقتها مع الدولة العثمانية . وأدت هذه العوامل إلى وضع بريطانيا صيغة جديدة لسياساتها . وأكدت بريطانيا اعتباراً من عام ١٨٩٢م بأن البحرين تتمتع بحمايتها . وأصرّت على أن الضرائب التي دفعها البحرينيون في البصرة يجب أن تعاد لها ويعامل بهم كالأجانب بالنسبة إلى الجمر .

وقدمت الدولة العثمانية احتجاجات على طول الخط شفهيّاً وكتابة مؤكدة أن السلاطين العثمانيين كانوا قد فرضوا سيادتهم على البحرين من زمن قديم ولازال هذا الوضع مستمراً . وبهذا الخصوص قدمت شهادة ثبوتية مؤيدة لمطالبها التاريخية على البحرين بأن مواطني الجزيرة كانوا مسلمين فقراء دائماً كانوا تحت إدارة القائ مقام في نجد الذي كانت تعينه الحكومات العثمانية من حين لآخر ودفع البحرينيون الضرائب للقائ مقام .

وكان شعار السلطاني منحوتاً على أبواب المساجد في البحرين وكذلك على المدافع في قلعة البحرين وبأن البحرين كانت تابعة إدارياً لنجد بسبب قربها الجغرافي منها . وهكذا فقد أدى هذا الوضع إلى حرب باردة بين بريطانيا التي تمتعت بالسلطة الفعلية من جهة والدولة العثمانية التي تمتعت بالسيادة النظرية فقط . وفي نفس الوقت مارس الجانبان الحذر في مراسلاتهما الرسمية وحتى في رسم الخرائط وتجنباً استخدام الكلمات والألوان التي كان بالإمكان استغلالها من جانب آخر . واستمرت الحرب الباردة هذه حتى برز مشروع سكة حديد بغداد . وفقدت المشكلة صفتها كموضع خلاف بين الجانبين واكتسبت أبعاداً دولية .

الملحق

(ترجمة وثيقة عثمانية حول جزيرة البحرين)^(١٨)

الباب العالي :

وزارة الخارجية

دائرة الشؤون السياسية

رقم ٨٤

إلى مكتب الوزير الأعظم

الموضوع : جزيرة البحرين

إن الرسائل مع الملحقات التي أرسلها محمد بن خليفة آل خليفة متضمنة الطلب للحماية ضد الإنجليز في البحرين، والمراسلات التي تبودلت بين قائمقام الولاية والمعتمد السياسي البريطاني في البحرين حول فيروز بن مبارك، الذي ارتكب جريمة السرقة في القطيف وهرب إلى البحرين مع خليلته، ورسالة وزارة الداخلية مع ملحقاتها حول تقديم رسالتين من ولاية البصرة اللتين تم إرسالهما، والرسالة المؤرخة في أيلول ٧، ١٣٢٦ (٢٠ سبتمبر ١٩١٠م) من الوزير الأعظم، كلها حصلت على دراسة الموقع أدناه . ويمكن الاستنتاج من دراسة المراسلات المسجلة لدى وزارة الخارجية للحكومة البريطانية بأن بريطانيا اعتبرت البحرين مستقلة من عام ١٨٢٠م ووقعت مع حاكمها على اتفاقية لوضع حد على القرصنة الخ . . ولن تسمح للبحرين أن تقبل تبعية وحماية الدولة العثمانية أو أية دولة أخرى، حسبما قال السير (استرا فورد ريدكليف)، السفير البريطاني في استنبول في عام ١٨٥١م . غير أنه في وقت لاحق قد قيل مرات عديدة بأن علي باشا الراحل، ويقول البعض سرور باشا، نقل إلى المترجم للسفير البريطاني في استنبول في عام ١٨٧١م بأن الحكومة العثمانية، ما كانت لها أية مطالب للسيادة على البحرين . وأن

هذا الادعاء الذي قدمته الحكومة البريطانية مرات عديدة دون أي دليل في تأييده، رفضته الحكومة العثمانية كل مرة، وأكدت بأن البحرين جزء تكاملي للأقاليم العثمانية . ومن جهة أخرى فإن مطالب الإنجليز للسيادة على البحرين كانت متغيرة وغير متماسكة منذ عام ١٨٧١م . وعلى سبيل المثال، كان هدف بريطانيا عام ١٨٧٢م مجرد الحفاظ على الأمن في خليج البصرة حسب الاتفاقية المبرمة، وأعلنت بريطانيا بأنها لن تتدخل إلا في إطار الاتفاقية .

وفي عام ١٨٧٣م رفضت أن تكون لها أي سيادة على البحرين . وفي عام ١٨٧٤م عندما تلقى القنصل البريطاني التماساً من المواطنين البحرينيين الساكنين في الأراضي العثمانية لتوفير حماية بريطانية لهم، رأت بريطانيا كأنه يرمز إلى حرص هؤلاء المواطنين على الاستفادة من العلاقات القائمة بين البحرين وبريطانيا على أسس الصداقة الحميمة والتحالف المتين بينهما .

والتعليمات التي أصدرتها الحكومة البريطانية لقنصلها في بغداد طلبت منه أن يقدم وساطته ومساعدته للمواطنين البحرينيين الزائرين مؤقتاً وألا يورط نفسه في شئون الساكنين في الأراضي العثمانية بصفة دائمة . وأوضحت له بأنها لم ترغب في فرض سيادتها على البحرين . والرسائل التي أرسلتها بريطانيا للحكومة العثمانية حول هذه الأوضاع عكست هذا الموقف .

وفي عام ١٨٩٢م ادعت بريطانيا بأن جزر البحرين كانت تحت حماية بريطانيا . وجاء هذا التأكيد في رسالة صادرة من السفارة البريطانية في ١١ نوفمبر ١٨٩٢م رداً على الشكوى التي قدمتها وزارة الخارجية العثمانية بخصوص طلب القنصل البريطاني في البصرة لإعادة الضرائب التي جمعت من المواطنين البحرينيين من قبل الحكومة المحلية . وكل مرة رفعت الحكومة البريطانية مثل هذه القضايا، تصدت لها الحكومة العثمانية شفهيّاً وكتابياً، وعارضت التدخل البريطاني في منطقة البحرين قائلة إن السيادة على البحرين للدولة العثمانية . وأكدت وزارتنا الخارجية مراراً سيادة الدولة العثمانية على البحرين وفي إثبات ذلك قالت أن رعاياها من المسلمين، وكان يديرها دائماً القائمقام في نجد الذي تم تعيينه من قبل الدولة العثمانية .

ودفع البحرينيون الضرائب لقائمقام وصادق عليه القادة العسكريون الذين أوفدهم العثمانيون إلى منطقة البحرين في عام ١٨٧٢م . وكانت أبواب المسجد والمدفع في قلعة البحرين منحوتة بشعار السلطان . ووضعت البحرين تحت إدارة نجد نظراً لقربها بها جغرافياً . ورغم هذه الدلائل الثبوتية تجاهلتها الحكومة البريطانية وأعلنت بأنها فرضت سيطرتها على البحرين، بل وذهبت أبعد من ذلك وادعت أن الدولة العثمانية ليس لها حق على الزبارة والساحل المجاور لها . وأصررت بريطانيا بأنها تحمي البحرينيين الساكنين في ولاية البصرة وبغداد، ولن تسمح بالتعامل معهم كمواطنين عثمانيين .

وعلى الرغم من أن الحكومة العثمانية رفضت هذه المزاعم، إلا أنها لم تتخذ أية خطوات لتحول دون تحقيق أهداف الخطوات الإنجليزية .

وفي مثل هذه الظروف، على الحكومة العثمانية أن تقرر أن تسترد القضية سياسياً إذا طلب محمد بن خليفة ذلك، وتنظر في إمكان محمد بن خليفة أن يحل محل الشيخ الذي حسب قول الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، يمارس سلطة الحكم في الجزيرة لصالح الإنجليز وتعزيز قوتهم فيها . ومع ذلك، إذا وافقت الحكومة العثمانية على تجاهل مسألة السيادة مؤقتاً، فيمكن الاتصال بالحكومة البريطانية بلندن شبه رسمي لاستعادة الأرض والأموال المغتصبة من قبل الحكومة البحرينية تحت حكم شيخ البحرين . ونظراً لأن أبا الشيخ أي الحاكم الأسبق للجزيرة والمعتقل في الجزيرة، أفرج عنه بعد تدخل الحكومة العثمانية فقد تكون بمثابة سابقة في الأمر .

وبالنسبة إلى اللاجئين الجناة من نجد الذين لجئوا إلى البحرين، كما يبدو من المراسلات التي دارت مع القائمقام في القطيف، تم إدانتهم محلياً وأحيلت الأموال المسروقة إلى السلطات العثمانية . وإذا وقع حادث مماثل مستقبلاً، فيمكن لقائمقام القطيف أن يطلب من الحكومة البريطانية شبه رسمياً، أن تتصرف بطريقة مماثلة . وكذلك، بخصوص تسليم العساكر الهاربين من الخدمة مما يتطلب مراسلات مع وزارة الداخلية، قد ترفض الإدارة البحرينية رفضاً باتاً . فطبقاً لرأي محافظ نجد، يمكن تحديد مدة لهم لتسليم أنفسهم طوعاً فيها، قد يعفي عنهم في هذه الحالة بعض العقوبات مؤقتاً . لذا

على الحكومة العثمانية أن تعتبر سكان البحرين الساكنين في أراضيها سابقاً كمواطنين
عثمانيين وأن تتعامل معهم على هذا الأساس .

وفي الحقيقة، نظراً لأن الحكومة البريطانية لم تؤكد حق السيادة على البحرين قط
واعترفت في عام ١٨٧٤م، كما ذكر آنفاً، بأن تدخل القناصل البريطانيين في شئون رعايا
البحرين لم يكن إلا تدخلاً ودياً . لذا لا يجوز معاملة سكان البحرين حتى من وجهة نظر
الحكومة البريطانية كأنهم أجانب مستفيدين من بنود الاتفاقات القديمة . غير أنه يمكن
منحهم الحقوق التي يتمتع بها السكان المحليين حسب بنود القانون الدولي . وترفق تراجم
المذكرة والوثائق الأخرى المستلمة . ١٧ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/ ٦ كانون الأول ١٣٢٦ (١٩
ديسمبر ١٩١٠م) .

التوقيع :

وزير الخارجية

الموامش

- ١ - الدفتر المهمة رقم ٣ مرسوم ٣٦٤ .
- ٢ - يلدز، صدارة خصوصي ٤/٢٩٧ .
- ٣ - خط همايون ٢٥٢٥ أ .
- ٤ - إرادة مجلس مخصوص ٢٠٦٧ .
- ٥ - يلدز صدارة خصوصي ٤/٢٩٧ .
- ٦ - صدارة مكتوب قلمي ٦٥/١٢٧ .
- ٧ - وفي وثيقة مؤرخة في ٢٥ أغسطس ١٨٦٠م ورد السطر التالي " جزيرة البحرين مقابل محطة القطيف فهي مسئولية قائمقام نجد . ٦٨/٤٢٦ .
- ٨ - نفس المصدر السابق .
- ٩ - ٦٣/٤٢٦ .
- ١٠ - نفس المصدر السابق .
- ١١ - إرادة داهلية ٣٣٣٤٩ إي إم إم ١٦٦٧ .
- ١٢ - إرادة مجلس مخصوص ١٦١١ .
- ١٣ - عينيّات دفترى - ٨٥١ ، ص ٧٤ .
- ١٤ - إرادة مجلس مخصوص - ١٦٦٧ ليف ٦ .
- ١٥ - باب عالي أفراك أوداسي ١٩٢٦٧٤ .
- ١٦ - بي آي أو ٣٠٠٦٦٢ .
- ١٧ - مجلس الوكلاء ٧١ ، ص ٣٠ ، و ٧٤ ص ٣٣ .
- ١٨ - أرشيف رئيس الوزراء العثماني - استنبول - بي آي أو ٣٠٠٦٢٢ .